" الحكامة المحابية للفقراء كنمذجة للعلاقة بين الدولة- المجتمع-السوق "

«Gouvernance pro-pauvres comme une modélisation de la relation entre l'Etat-Société-Marché»

الأستاذ: زاوي أحمد صادق **الأستاذ: ورّاد فؤاد**

جامعة معسكر **المركز الجامعي عين تموشنت**

الملخص:

هذه الورقة البحثية تعالج موضوع الحكامة المحابية للفقراء كنمذجة العلاقة بين الدولة -المجتمع –السوق. فقد قسمنا هذه الورقة إلى قسمين، القسم النظري يعالج موضوع تحديد دور الدولة وعلاقتها بالسوق والمجتمع والذي تغير نتيجة الآثار الجانبية لبرامج التعديل الهيكلي، الدور الجديد الذي أصبح يحدد علاقة بين الادارة العامة والسوق أو القطاع الخاص و اصبح أكثر قربا للفئات المحرومة والفقيرة. وفي الجزء الثاني، قسم وصفي تحليلي نشير من خلاله إلى بعض أساليب الادارة المحابية للفقراء في الجزائر والتي ساعدت هذه الفئات إلى الولوج أكثر إلى موارد الدولة ومساهمتهم في بناء قطاع خاص تنافسي.

الكلمات المفتاحية: الحكم الراشد، المؤسسات، الدولة، المجتمع المدني، المشاركة، التنمية.

Résumé :

Ce papier traite de la question de lagouvernance pro-pauvres comme une modélisation de la relation entre l'État, la Société-Marché . On divise cet article en deux aspects, l'aspect théorique qui offre une définition du rôle de l'Etat et sa relation entre le marché et la société. Ce rôle qui est changé à la suite des effets secondaires des programmes d'ajustement structurel. Le nouveau rôle qui définit la relation entre l'administration publique et le marché ou le secteur privé. Ce role concerne de plus près les personnes défavorisées, c'est à dire les pauvres. Dans le deuxième temps, un aspect analytique descriptive à partir duquel on signe certaines méthodes appliqués de l'administration pro-pauvres en Algérie et que ces groupes ont contribués à un meilleur accès aux ressources de l'Etat et de leur contribution à la construction d'un secteur privé compétitif.

Les mots clés : bonne gouvernance, institutions, Etat, société civile, participation, croissance

1. مقدمة:

الحكامة تعني بوضوح مشاركة المجتمع المدني في صنع القرار ويوفّر دور متواضع للدولة التي تترك مركز النشاط العام لوضع نفسها في نفس مستوى الفاعلين الآخرين. نموذج الحكامة يتغدّى وعلى نطاق واسع على أفكار التحليل الاستراتيجي للمنظمات التي تقترح إصلاح عملية صنع القرار. وانطلاقا من هذا النموذج، اقترح بعض المؤلفين أن: "جلب هذا النظام الذي سينتج مشاريع القرارات، تلك العناصر الرئيسية للإجماع التي يمكن أن تحقّق النجاح، بدلا

من العمل على نموذج عقلاني في البداية ويحقّق فيما بعد. يجب أن يكون لديك الصبر للعمل لفترة طويلة مع المهتمّين من خلال التحليلات الجادّة للنظام حتّى يظهر الحل (.....) لهذه العمليات فمن الضروري أن تكون قادرا على الاستماع بجدّية لجميع الأشخاص المرخّص لهم في العلاقة التي لا يمكن تشويهها من طرف وساطة اللعبة السياسية

(Crozier, 1997)[1]

إنإعادة نمذجة دور الدولة المشجع من قبل الحكم الراشد، من المفترض أن يلبي شرطين: زيادة الكفاءة والبحث عن بديل للتنسيق الاجتماعي التعسفي، الذي يستجيب بشكل أفضل للتعقيد الاجتماعي، وقد أدّى الجواب على الشطر الأوّل إلى ادخال المنهج الإداري في الإدارة العامة. والعقد الاجتماعي في إطار الحكامة ينص على أن العمليات الجيّدة تؤدّي إلى سياسات جيّدة، وهو النهج الذي يركّز على أدوات حل المشاكل على حساب نقاش حول الغرض من العمل العام (Gaudin, 1998).[2]

إعادة التشكيك في دور الدولة يرقى إلى انخفاض السياسة التي كانت مسؤولة عن تحديد الأهداف الجماعية الكبيرة، والغرض من هذه السياسة إذن هو تلخيص في رصد قواعد اللعبة التي يفترض أنها قبلت الاجماع، وتصبح السلطة في ظل هذه الظروف مسألة تقنية. وبالتالي، لم تعد ترتبط شرعية الدولة مع التمثيل، ولكن بالنظر لكفاءة أفضل من العمل العام. وكذلك، كجزء من الإدارة العامة الجديدة والحكم الرّاشد هو حكم الفرد الذي يقرّر في الأول، ويجب على الدولة أن تحترم التنمية الشخصية، في حين أن الفرد يعتمد الأهداف الجماعية عن طريق البحث عن هدفه ورغبته في التفاعل مع الآخرين(Mueller, 2000).[3]

وبالإضافة إلى جانب السعي لتحقيق الكفاءة، الحكامة كواجب ثاني يبحث عن وسيلة بديلة للتنسيق الاجتماعي. وفي إطار الإدارة العامة الجديدة، فالمصلحة العامة هي توفير الخدمات العامة بأكبر قدر من الكفاءة للمستهلكين المستخدمين. والمواطنون يعتبرون ليس فقط كدافعي الضرائب، ولكن مستهلكين لديهم الفرصة ليختاروا بحرية الخدمات التي يرغبونها والتي توجد في سوق تنافسية ويمارسون إرادتهم الحرة. وبالتالي، إنشاء هذه السوق ينطوي على الاعتماد على القطاع الخاص كمقدّم للخدمات العامة (Pierre, 1995). هذه التغيرات لها تأثير كبير ومهم على المستوى السياسي لأنها تؤثر على تعريف المواطنة وتهميش المواطنين الغير قادرين على استخدام وضعهم كأنهم مستهلكين. مع الحكم الرّاشد، المشاركة تتجاوز اختيار الخدمات وتهتم أيضا بالمشاركة المبكرة للأفراد في إعداد القرارات لتحسين التكيف مع الخصائص القطاعية والمحلية. إن الجمع بين الجهات الفاعلة في المجتمع وفقا لمبدأ التبعية يهدف إلى تلبية الاحتياجات الحقيقية للسكان المستهدفين. ومع النهج التشاركي، الحكامة جاءت لتقدم اعتراف لحدود الاستراتيجيات الموحّدة للبيروقراطية المركزية واستراتيجيات الشراكة تشرك القطاع التطوعي وتقدّم التزاما متجدّدا للتدخل الحكومي لبدائل التنمية الاجتماعية الاقتصادية، وعن طريق نقل جزء من السلطة للمجتمعات المحلية، فالحكامة تعتزم تعزيز الديمقراطية[4].

ومن خلال هذه الورقة البحثية، سنحاول تسليط الضوء على التغييرات على مستوى الحكامة والإدارة الناتجة عن الاصلاحات الاقتصادية والمؤسساتية التي تلت برامج التعديل الهيكلي. هذه الحكامة وهذه الإدارة العامة الجديدتين

اللتين تقتربا أكثر نحو المواطن وخاصة الفقراء، وتسهل التفاعلات بين مختلف الجهات الفاعلة التي تنشط تحت ما يسمى اقتصاد السوق والذي بدوره يشجع أكثر تطور القطاع الخاص في البلد. نظريا، سنشير إلى مختلف الجوانب المتعلقة بالحكم الراشد والتعديل الهيكلي. أمّا وصفيا وتحليليا، سنتطرق إلى أهم الأجهزة الحكومية التي أنشأتها الجزائر في إطار تحسين الإدارة العامة، والاهتمام أكثر بالفئة الفقيرة حتى يمكنهم من الوصول إلى مختلف الموارد الاقتصادية والسياسية. هذه الأجهزة التي سارعت في النهوض بالقطاع الخاص في الجزائر من خلال مختلف المشاريع التي تمّ تمولها.

2. التعديل الهيكلي والحكم الراشد:

برامج التعديل والاستقرار أدخلت في أواخر سنوات 1980م وكانت موجهة أساسا للبلدان الأفريقية، وتهدف هذه السياسات التي تركز على تعزيز العرض في الاقتصاديات الوطنية للحد من اختلال التوازن في ميزان المدفوعات من خلال تشجيع الصادرات. وكان من الضروري إذن خلق ظروف تجذب الانتاج من خلال القضاء على التشوهات المستندة عموما إلى الدولة. إن التقرير الصادر عن البنك الدولي نشر في عام 1981 كان له تأثير كبير في الواقع على صياغة هذه السياسات، فقد أشار إلى الدول والحكومات الأفريقية على أنها مسؤولة عن التشوهات الاقتصادية والاختلالات، حيث تقوم هذه الحكومات بالتخصيص العشوائي للموارد، سياسات نقدية وجبائية غير مسؤولة، عدم صيانة البنى التحتية...الخ. وبشكل عام، خلل السياسات الوطنية عينت كونها أساس الأزمة التي ألزمت التعديل (Mkandawire et Soludo, 1999)[5]. وقد ركّزت التحليلات اللاّحقة على التنمية في أفريقيا على إشكالية البحث عن الربح الذي يميز هذه الادارات والحكومات. تشوهات السوق مثل الاعانات أو الرقابة على الأسعار من طرف الحكومة التي تحمل الريع التي تدفع للمتعاملين إلى محاولة الاختلاس والسرقة (Sindzinger, 1998). والاقتصاد ما قبل برامج التعديل الذي تهيمن عليه الدولة يعكس الخلل في الاقتصاد الذي يترجم من خلال سوء إدارة الاقتصاد. انطلاقا من هذا التشخيص المستوحى بشكل كبير من قبل نظريات الاختيار العقلاني والسعي وراء المصلحة الفردية، الحلول المقترحة تضمن تطبيق النظريات النيوكلاسيكية، وبالتالي تقلل الريع المحتمل وتقليل حصر السياسات من طرف مجموعات اجتماعية وشبكات المحسوبية، والتقليل من دور السياسة. وبالتالي، أدت التعديلات الهيكلية في تحرير الاقتصاديات الأفريقية والذي رافقه انخفاض كبير في حجم الحكومة وفي تغيير دورها على مستوى الإدارة الاقتصادية والخدمات الاجتماعية.[6]

في أواخر سنوات 1990، أدّى تشخيص أسباب فشل التعديل الهيكلي في أفريقيا بعد عشر سنوات من العمل إلى التشكيك في المؤسسات الوطنية التي اعتبرت ضعيفة وغير مناسبة لتنفيذ السياسات المطلوبة. إن "سوء الحكم" « mauvaise gouvernance » أدى إلى تخصيص غير فعّال للموارد، تدخل حكومي مفرط، الفساد والذي أدّى إلى الحد من تطور القطاع الخاص. في سنة 1989، لقد ألمح البنك الدولي إلى الحكامة عندما أشار إلى أن الصعوبات المتفشية في الدول الأفريقية هي مرتبطة بأزمة الحكم. (World Bank, 1989)[7]. فقد ظهر المفهوم بشكل رسمي في سنة 1992 في تقرير الحكامة والتنمية حيث تم تعريف الحكامة على النحو التالي: " الطريقة التي تمارس من خلالها السلطة في إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للبلد من أجل التنمية (World Bank, 1992).[8]

في إطار الحكم الرّاشد، أوصى البنك بتوفير إطار سياسي ومؤسساتي ملائم وكان يقصد ب: 1- خلق إطار إداري وتنظيمي، 2- إعطاء مسؤولية أكبر للقطاع الخاص، 3- تقليل التدخل الحكومي المباشر في الاقتصاد والتجارة، 4- تفويض مزيد من سلطة الحكومة المركزية إلى المستويات المحلية للحكومات (Osmont, 1998, Hewitt de Alcantara, 1998).[9] كذلك، الحكم الراشد له هدف تحسين تقديم الخدمات العامة، زيادة الشفافية في صنع القرار ومشاركة المواطنين. وبعد برامج التعديل، رؤية البنك إلى التنمية استوحت مفاهيم اقتصادية، حيث فرضية الفردانية المنهجية (l'individualisme méthodologique) لم تعط أي قيمة للمؤسسات. الحكم الراشد أكد على أهمية هذه الخيرة وهي المؤسسات، ولدى البنك حاليا رؤية الحد الأدنى من مؤسسات الدولة إلى الحد الذي يدعو إلى تطوير المؤسسات الوحيدة التي تضمن الوظائف السيادية للدولة (Campbell, 1997, Quantin, 2005).* كذلك، يجب على الحكومات أن تقتصر على توفير نوعين من السلع العامة: القواعد لتحسين سير عمل السوق، والتدخلات لتصحيح أوجه القصور في ذلك. الدولة إذن لديها وظائف خلق القانون والنظام لضمان احترام حقوق الملكية، وبالتالي تجنب ارتفاع تكاليف المعاملات. وتتمثل المعاملات هنا من خلال إعداد واحترام العقود المرافقة التي يمكن أن تهدد النشاط الاقتصادي (World Bank, 1992). إن تصحيح اخفاقات السوق هو أكثر صعوبة، لأنه وفقا للبنك، كان تدخل الدولة في سنوات 1970 مصدر الفشل في السياسات، الأمر الذي جعل الاستثمارات غير منتجة، إذن لا ينبغي أن تكون التدخلات المستقبلية مبررة إلاّ من خلال دعم النشاط الاقتصادي. كذلك، " يجب على الدولة أن تلعب دورا رئيسيا في توفير الخدمات مثل التعليم، الصحة، البنية التحتية الأساسية، وخاصة عندما يتم توجيه مثل هذه الخدمات إلى الفقراء ولا تأتي من جانب القطاع الخاص" (World Bank, 1992).

الاستثمارات في البنى التحتية الاجتماعية تهدف إلى توفير إطار ملائم للنشاط الاقتصادي، تمويل هذه التدخلات بدوره يتطلب إيرادات التي تأتي من الضرائب. وهذا النظام يتطلب نظام المساءلة في الحكم والحكومة باتجاه المحكومين (Campbell, 1997). ![10] من هذه الحجج الموضوعية، الحكم الراشد إلى جانب الإدارة السليمة للتنمية، تنطوي على اصلاح القطاع العام، قواعد معروفة ومحددة، مساءلة، توفير المعلومات والشفافية...الخ. النموذج العملي الذي نتج عن هذا المفهوم يؤدي إلى اصلاحات عميقة على المستويين الوطني والمحلي إلى الحد الذي ينبغي للاّمركزية أن تتأسس بالإضافة إلى الخوصصة ومشاركة الجهات الفاعلة في توفير السلع والخدمات، كما أن يساهموا في وضع بيئة مواتية للنشاط الاقتصادي. هذه الاصلاحات المؤسساتية تعزّز الاصلاحات الاقتصادية الكلية التي تدخل في سياق التعديل الهيكلي (Osmont, 1998).[11]

و مع مرور الوقت، التأثيرات السلبية لبرامج التعديل الهيكلي على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للبلدان أجبر مؤسسات بريتن ودوز إلى إحداث نقلة نوعية من خلال تجديد تحليلاتهم وممارساتهم. استراتيجيات مكافحة الفقر كونت نهاية لهذا البرنامج، وبالتالي هناك تركيز على أنشطة البنك في مكافحة الفقر. في أواخر سنوات 1990، أدخلت مبادئ جديدة لإعادة تشكيل أدوات السياسة والتدخل مع جهد استشاري من طرف الحكومات والمجتمعات المدنية في البلدان المعنية.

3. مكافحة الفقر والحكامة المحابية للفقراء:

بعد معالجة الأبعاد الاجتماعية لبرامج التعديل الهيكلي بين 1988-1992 التي تهدف إلى التخفيف من آثار الاصلاحات على الفئات الأكثر ضعفا على المدى القصير. فقد استمر البنك بفعالية أكثر في مكافحة الفقر، لذلك أطلق في عام 1999 بالاشتراك مع صندوق النقد الدولي مبادرة تتعلق بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون (PPTE)[1]. مع هذا البرنامج، يجب على البلدان المثقلة بالديون ذوي الدخل المنخفض والتي ترغب في الحصول على تخفيف من عبء هذه الديون أن تعد برامج مكافحة الفقر وتقديم وثيقة استراتيجية للحد من الفقر (DSRP)[2]. هذه الوثائق تتضمن من بين أمور أخرى التشخيص على الفقر وتحديد استراتيجية لمكافحته. هذه الاستراتيجية تتضمن دائما سياسات اقتصادية كلية وهيكلية تدعم "النمو المحابي للفقراء" « croissance pro-pauvres » وتحسين الحكامة التي يجب أن تكون لصالح الفقراء.

الجديد الأول في هذه السياسة يكمن في النهج التشاركي الذي يوفره. هذا النهج يريد الخروج من الممارسات السابقة التي أزاحت المسؤولية عن الدول في صياغة سياسات التنمية ومسؤولية البلدان فيما يخص التنمية. فقد تأكدت في عام 2001 على المستوى الدولي مع توافق Monterrey الخاص بتمويل التنمية والحديث عن ملكية محلية قوية ونهج واسع يشمل الأخذ بعين الاعتبار المؤسسات، الحكامة ومشاركة الجهات الفاعلة (Chavagneux, 2001) [12]. إن الحد من الفقر هو هدف البنك الدولي الذي جعل الحكم الراشد شرط مسبق، بل هو يناقش مسألة "مواطن فقير، حكامة سيئة" الذي يدعو إلى إعداد ومتابعة سياسات ذو طابع تشاركي

(Cling et al, 2002).[13]

من جانب أخر، ينظر إلى الفساد على أنه آفة لأنه يدفع تكاليف إلى الفقراء من خلال إضعاف حقوق الملكية وتعزيز الممارسات التميزية في سوق العمل والائتمان. هذه التشوهات تؤدي إلى سوء تخصيص الموارد العامة، وبالتالي لا تذهب إلى الخدمات الأساسية التي تمس الفقراء. لهذه الأسباب، استراتيجيات مكافحة الفقر توصي على مستوى عالي باللاّمركزية وزيادة المشاركة لمساءلة أكثر.

الجديد الآخر لهذه السياسة يكمن في حقيقة أن منح المعونات على أساس الاتفاقات الاستراتيجية للحد من الفقر لا ينبغي أن يؤدّي إلى الشروط التقليدية الملزمة. بدلا من ذلك، فهي ترتبط مع عملية اختيار البلدان التي تقدم سياسات مقبولة تستند على النتائج المحققة مقارنة مع الأهداف التي عادة ما تكون ثابتة في البلدان (Chavagneux, 2001). في واقع الأمر، الاتفاقات الاستراتيجية للحد من الفقر يجب أن تكون المنتوج الناتج عن توافق الجهات الفاعلة حول استراتيجيات التنمية. حاليا، البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لديهم الحق في الاطلاع وإبداء الرأي على الاصلاحات المقترحة في هذه الاتفاقيات حيث يتم اصدار التصريح تحت موافقتهم. هذا التدخل ربما يشوه عملية الملكية والتخصيص إلى الحد الذي يسبب أسبقية اقتراحات الجهات المانحة بشأن الاستراتيجيات المقترحة من قبل

[1]- PPTE : l'initiative portant sur les pays pauvres très endettés
[2] - DSRP : un document de stratégie de réduction de la pauvreté

الجهات الفاعلة الوطنية. وعلاوة على ذلك، فإن القيود المرتبطة بالبعد التشاركي التي نرجع إليها، تشير إلى أن هذه السياسات الجديدة هي ليست خارج سياسات التعديل الهيكلي السابقة (Campbell, 2005). بشكل عام، تعزيز المشاركة سواء كان له مبرر أو دافع على المستوى المنطقي، اصطدم في الممارسة بسياسات واجراءات التنفيذ التي تحد من النطاق من حيث استقلالية الجهات الفاعلة الوطنية. في هذه الظروف، مفهوم الحكم الراشد أين التعاليم والتوصيات بقيت ثابتة عمليا منذ سنوات 1990، فإنه يدفع الآثار السياسية الكبيرة على مستوى اختيار نماذج التنمية من طرف الجهات الشرعية وعلى أساليب التنسيق الاجتماعي[14].

4. الآثار الاجتماعية والسياسية للحكم الراشد:

بعد عقد من اللّبرالية الاقتصادية التي تنطوي على الانسحاب النظامي للدولة من النشاط الاقتصادي، نهج الحكم الراشد اعترف بأهمية المؤسسات في السعي لتحقيق التنمية الاقتصادية. ومع ذلك، فإنه يوفر تصور وظيفي لمؤسسات الدولة التي تهمل تأثير اختيار الأشكال المؤسساتية على أساليب التغير الاجتماعي (نماذج التنمية) وعلى شروط الحفاظ على النظام الاجتماعي(التنظيم).

4-1- النتائج المترتبة على إعادة تحديد دور الدولة:

تهدف سياسات التنمية إلى إصلاح الدولة التي تؤدي إلى إعادة تصور العلاقات بين "الدولة-المجتمع-السوق" (Campbell, 2000)« Etat-société-marché ». فالحكم الراشد يعني إعادة تعريف الدولة والدور الذي نرغب رؤيته أنها تمثل في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. في النظريات الاقتصادية للتنمية، أعتبرت الدولة في البداية أن لديها القدرة على إنتاج التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال التحديث الصناعي المتسارع (Petiteville, 1998).[15]

مع نظريات الانطلاق الاقتصادي، تدخل الدولة كان بدافع النمو الصناعي المخطط (Hétérodoxes Européens)، الملكية والأرباح الناتجة عن الفائض الاقتصادي المحتمل والذي يمثل الموارد الطبيعية (الماركسية الجديدة)، أو إعادة توزيع ثمار النمو الاقتصادي من أجل تنمية اجتماعية عادلة (الاجتماعيون الديمقراطيون). هذه الحجج لصالح الدولة التنموية تنطوي على قدر كبير من القيادة لتشكيل جدول الأعمال السياسية والإدارية واختيار وتنفيذ السياسات [16](Rousseau, 2005).

تدخلات الدولة في الاقتصاد تتصل بتنفيذ القوانين المتعلقة بالملكية الخاصة وتعزيزها عن طريق الحوافز الحكومية أو التنظيم من خلال القوانين، أنشطة المؤسسات، الوساطة بين المنازعات الاجتماعية، إعادة توزيع ثمار النشاط الاقتصادي، الإنتاج المباشر للسلع والخدمات وتخطيط العملية الاقتصادية (Biersteker, 1990). مع الحكم الراشد هناك تغيير في الدور الاقتصادي للدولة، فهو يعيد تدخلها في السوق. هذا التعريف الجديد لا يعني أن هذا الدور يمثل تدخل بسيط جدا، ولكن يأخذ أشكالا أكثر دقة. وقد لوحظ استمرار وظائف تعزيز النشاط الاقتصادي من خلال تدخلات محددة على غرار تخفيض قيمة العملة أو الحفاظ على سعر الصرف. ولكن وظائف أخرى تخضع للتحول والتوجيه. كذلك، التنظيم الاقتصادي يميل إلى أن يكون ذو توجيه جديد للاستثمار الخاص مع تفكيك اللوائح المقيدة (مثل التزام الشراكات بين القطاع الوطني والقطاع الاجنبي في سياق الاستثمار)، وكذلك تتأثر القدرة

التنظيمية من خلال الحد من الإنفاق العام. بالإضافة إلى ذلك، تتركز وظيفة الوساطة (خاصة بين الرأسمال والعمل) على العمال في المناطق الحضرية في القطاع الرسمي. من جهة أخرى، تقتصر وظيفة إعادة التوزيع أيضا من خلال الحد من الإعانات، الرقابة على الأسعار وارتفاع أسعار الفائدة. وأخيرا، وظائف الانتاج أو التخطيط من جهتها هي مخفضة أو تمّ إزالتها بشكل عام.

هذه الاصلاحات تحفّز أوجه القصور على مستوى الحماية الاجتماعية وعلى القدرة التنظيمية على وجه الخصوص. على المستوى الاقتصادي، فإنها تقلل قدرة الحكومات على تنفيذ بيئة (مع التنفيذ الصحيح للقوانين) في النشاط الاقتصادي، ممّا يؤدي إلى السير الجيد من السوق. في الواقع النظري، السوق هو معروف على أن لديه تأثير سلبي ذاتي إلى الحد أن لديه ميل عندما يترك له المجال لخلق الاحتكارات التي تؤثر على مبدأ التنافسية الجوهرية. من ناحية أخرى، فإنه يميل إلى تسويق جميع السلع والخدمات بغض النظر عن التكاليف الاجتماعية. إذن، لا يمكن للسوق أن يساهم في إنشاء النظام الاجتماعي الاّ إذا تم تأطير ذلك من خلال سلسلة من القيود والقيود المفروضة من الخارج من طرف الدولة والمجتمع (Offe, 2000). ومن جهة أخرى، لقد كان للإصلاحات نتائج لتحرير السوق من الحوافز، ولكن أيضا ارشادات تسمح للمجتمع من الاستفادة من أنشطته. على المستوى الاجتماعي، هذه الاصلاحات قضت على مفهوم وممارسة الحماية الاجتماعية لتقديم المشاركة المحددة للتمكين الاقتصادي للأفراد كمعالجة الفوارق الاجتماعية. في ظل هذه الظروف، لا يتم النظر في العدالة الاجتماعية كهدف، ولكن بالأحرى كوسيلة لتحقيق واستقرار مشروع اقتصادي خاص: تحسين أداء وكفاءة القطاع الخاص (Campbell, 2005). وأخيرا وعلى المستوى السياسي، أدت الاصلاحات إلى إعادة تعريف العلاقة بين الدولة والمجتمع. وفي الحقيقة، الشرعية السياسية لم تعد تستند على التمثيل، ولكن على المشاركة مع استخدام مجتمع مدني يتميز بتحرره من قبضة الدولة وممارسة حريته. وبالتالي، الحكم الراشد يتعارض بين الدولة والمجتمع المدني مع عرض تعبئة هذا الأخير كوسيلة لضمان المساءلة من الحكومة.

4-2- المشاركة والتعبير عن المشاريع الاجتماعية البديلة:

تعزيز المشاركة تهدف الى تسهيل وصول الأفراد إلى اقتصاد السوق الحرة بمزيد من الكفاءة والمساءلة. إن الفكرة الصادرة عن الحكم الراشد والنمو المحابي للفقراء التي تشير إلى أن النمو يسبب آليا انخفاض الفقر هي منتقدة من طرف المؤسسات المالية الدولية. ولذلك، دعت هذه المؤسسات إلى ضرورة دعم سياسات النمو المواتية أكثر للفقراء، وهذا ينطوي على ديناميكية النمو التي تمكن هؤلاء الفقراء من المشاركة وتمكنهم من الاستفادة (Palier et Provest, 2006).[17] هذا النهج تم الاعلان عنه من خلال مفهوم التمكين (Empowerment) الذي حدده البنك الدولي ك: "التوسع في الأصول وقدرات الفقراء للمشاركة في التفاوض مع النفوذ، المراقبة وتحديد المؤسسات التي تخضع للمساءلة التي تؤثر على حياتهم" (World Bank, 2002, p11) « the expansion of assets and capabilities of poor people to participate in, negotiate with, influence, control, and hold accountable institutions that affect their lives ». هذا المفهوم يصف التوسع في الفرص خاصة الاقتصادية التي ينبغي للفقراء أن يصلوا إليها. وبالتالي، تطوير الأنشطة المذرة للدخل لكي تصبح مؤشرا للتمكين (autonomisation). وكنموذج لهذا النهج هو تعزيز فرص

القروض الصغيرة في العديد من البلدان النامية منذ سنوات 1990 الذي يعتبر رمزا لهذا الاتجاه. ومن بين هذه البلدان هي الجزائر التي أنشأت مؤسسات استشارية وتسييرية في هذا المجال.

ما وراء الجوانب الاقتصادية، تشير المشاركة أيضا إلى القدرة التنظيمية المحلية بهدف تعزيز العمليات السياسية التشاركية. ومع ذلك، يبقى هذا البعد التشاركي صغيرا نسيبا بقدر ما يقتصر على التشاور والمبادرات التي يتخذها الفقراء. وعلاوة على ذلك، وفي سياق مكافحة الفقر، المشاركة تتعلق أكثر بفئة واحدة من السكان المستهدفين من خلال تشخيص الفقر، وهي ليست متاحة لجميع المواطنين، ولكن فقط بفئة معينة من الفقراء بخلاف الغير الفقراء الذين يحتكرون الموارد الشحيحة للدولة (Doran, 2000). إذن، يتم التعامل مع المواطن على أنه مستفيد والمشاركة تقتصر فقط على المستفيدين. وعلى هذا الأساس، المجموعات التي تريد استخدام المشاركة دون أن تكون جزءا من الفئة التي تمّ تحديدها أو التمتع بالعمليات التشاركية للتعبير عن المطالبات السياسية هم مؤهلين للعملاء السياسيين أو المصالح اللّوبية القوية والتي هي مصاحبة لمشاركة سيئة (Lautier, 2001). كذلك تعطي الحكامة تعريف خاص لمفهوم المجتمع المدني ويحدد دوره في إعادة تحديد معايير المشاركة. هذا المفهوم للمشاركة يختلف عن المطالب السياسية التي ظهرت في سنوات 1970 مع سياسة الاحتياجات الأساسية.

المشاركة تعادل التعبير عن الأفضليات والأولويات الفردية للخدمات العامة وتطوير المبادرة الخاصة من طرف السكان تزيل أي فكرة للصراع أو السلطة التي كانت مرتبطة في الأصل مع هذا المفهوم وكذلك بمفهوم التمكين (Barton, 2002). إن هذا الفهم يختلف في الواقع اختلافا جذريا عن ذلك المفهوم الذي كان سائدا في سنوات 1970 عندما كان مرتبطا مع توزيع الموارد والسلطة.

ووفقا لهذا التعريف، المشاركة هي عملية يراقبها المشاركون التي تركز على تقرير المصير من خلال العمل الجماعي. ومع ذلك، وبالرجوع إلى الحكامة، فهي مشجعة كوسيلة لتوزيع التكاليف والفوائد المترتبة على التنمية وكذلك الحد من طلبات التمويل الحكومي وتعزيز المشاركة الشعبية لفرص أفضل لنجاح المشاريع التنموية المحددة مسبقا. وتعتبر هذه العملية التشاركية المشاركين كمستفيدين الذين تم دعوتهم للمشاركة في تحسين فعالية تدخلات التنمية.

إن قوة الإرادة من أجل المشاركة يشجع المنظمات الغير حكومية والمنظمات الشعبية كي تكون وسائل للاختيار لهذه العملية الجديدة. فقد عرفت المنظمات غير حكومية منذ سنوات 1990 نمو هائل بفضل الأموال التي منحت لهم من قبل المنظمات الدولية. وفي الواقع، فقد كان من سمات هذا التوسع في المنظمات الغير حكومية (ONG) في هذه الفترة التي بدأت في سنوات 1970 هو صعود الاحتجاجات الأساسية ومكافحة الفقر. وفي وقت لاحق، الأزمة الاقتصادية في أواخر سنوات هذه الفترة والتدهور الذي أتبعها للخدمات الاجتماعية داخل الدولة شهد ظهور العديد من الجمعيات الغير ربحية، جماعات رسمية وغير رسمية حول النشاط الاقتصادي من أجل تلبية الحاجيات الجماعية للأعضاء. هذا النوع من التجمع قد تطوّر نتيجة تطبيق برامج التعديل الهيكلي(Abrahamsen, 2000) [18]. وقد شجعت سياسة انسحاب الدولة هذا الاستخدام للمنظمات الغير حكومية كهياكل مستقلة وذلك بهف متابعة أسباب إنسانية وعالمية. فهذه المنظمات هي مشهورة وصادقة وموضوعية، فهي تعتبر أن تكون أكثر ملاءمة من الدولة، بسبب عملياتها

الملموسة صغيرة الحجم لكن مصممة خصيصا لتلبية احتياجات السكان. ومع ذلك، فإن التنظيم في عالم المنظمات الغير حكومية هو غير متجانس تماما، وقد يشمل منظمات الحجم، الأصل وتنوع النفوذ. إلى جانب المنظمات الدولية المحافظة على العلاقات الوثيقة مع المؤسسات الدولية، فقد نجد المنظمات الوطنية أقل تأثيرا (Moreau, 2004). من جهة أخرى، أنشطة المنظمات غير حكومية أو منظمات المجتمع المدني يرافقها عادة ظهور مجتمع مدني متحضر والتمهيد للديمقراطية. من جهة أخرى، في الممارسة العملية، تعتبر المنظمات الغير حكومية عموما كممثل للمجتمع المدني، بينما على الشكل العام، فإنها لا تفي بشروط الشرعية أو الشروط التمثيلية وليس لديها موارد كافية لاستكمال مشاريع التنمية (Ribot, 2002).[19]وهي تلعب إذن دور مركزي افتراضي في غياب منظمات تمثيلية أخرى مع خطر اكتساب أموال الريع الناتج عن التنمية إلى درجة أن يتم تمويل هذه المنظمات من أموال المساعدات المخصصة للتنمية (Lautier, 2001). وعلاوة على ذلك، هذا المجتمع المدني من المفترض أن يكون محرر من قمع الدولة ويضمن المساءلة من الطبقة الحاكمة ممّا يتيح الوصول إلى الديمقراطية، فهذه رؤية من المجتمع المدني الذي يريد أن يكون الوجود العادي للمنظمات الغير حكومية ضمان للديمقراطية. ومع ذلك، فإن ظهور المنظمات للدافع المشار إليه لا يعني بالضرورة تشكيل مجتمع مدني متطلع يتمتع بمجال للتعبير والمشاركة الفعالة واجراءات منصوص عليها مع أهداف سياسية. والحقيقة أن غالبية هذه الجمعيات والمنظمات لها أهداف أخرى كالحد من سلطة الدولة أو التأثير في سياساتها (Abrahamsen, 2000). ولذلك، فإن استخدام مصطلح المجتمع المدني في سياق الحكم الراشد يعمل بالأحرى على إخفاء الفقر إلى حد المبادرات التي أسستها الفئات الفقيرة لصالحها والتي هي في قبضة المجتمع المدني.

بشكل عام، قد تمّ تكييف مفهوم المجتمع المدني لإعادة تكوين النظام التشاركي وإعادة تعريف العلاقة بين الدولة والمجتمع. في ظل هذه الظروف، المشاركة في إطار استراتيجيات التنمية تتجنب الصراعات المحتملة المرتبطة بتوسع المشاركين في صنع القرار أو ظهور منظمات ذات طابع احتجاجي (Palier et Prevost, 2006). المشاركة تشجع إذن صورة توافقية من الديمقراطية التشاركية التي يبدو أن تتحقق بدون عملية إعادة توزيع السلطة، كما عبر عن ذلك (Lautier, 2002): " وجب على الفقراء اتخاذ السلطة، ولكن إلى أي شخص؟". من ناحية أخرى، نتجنّب قضية الصراعات، هذا النهج يفترض أن الاصلاحات الاقتصادية والمؤسساتية ستؤدّي إلى استقرار سياسي أكبر. وفي الحالة العكسية، إذا كان هناك صراع، وعلى وجه الخصوص في أسلوب هذا النهج في وضع القرارات والتنازلات الصادرة بموجبه، سيؤدي إلى التجديد المؤسساتي وإعادة تعريف النظام الاجتماعي (Saldomando, 2001). في هذا السياق الذي أنشأه الحكم الراشد، التنمية ترتبط بالنمو الاقتصادي من خلال التحرير والتبادلات بحيث يتم تقليل النظام الاجتماعي في خلق بيئة مواتية للنشاط الاقتصادي. في ظل هذه الظروف، إمكانية التقييم عن قيم بديلة للمواطنين تلقى عائقا كبيرا لأنه يجب أن يبقى ضمن حدود معرفة مسبقا. إن انسحاب الدولة الذي يفضله الحكم الراشد يحرّر المساحة المستخدمة لتشجيع عودة السوق (Lajoie, 1999). إن تفوق هذا النموذج المؤسساتي سيواجه مع ذلك قيود على قدرته على القيادة وفقا لمبادئ عمله والنظام الاجتماعي العادل والمقبول على نطاق واسع.

باختصار، تم تقديم وتنفيذ برنامج الحكم الراشد كبرنامج للإصلاحات المؤسساتية التي تهدف إلى تعزيز نجاح سياسات التنمية الاقتصادية. بالنسبة للمنظمات الدولية وعلى أساس توصيات السياسة الاقتصادية، لم يتعلق الأمر

بإضعاف السيادة الوطنية في شأن الاختيار السياسي. لذلك، الحكامة كما يستخدمها البنك الدولي يريد أن تقتصر على الاصلاحات الإدارية. مفهوم الحكم الراشد خفّض إلى الترتيب الإداري المسموح به وبناء على التوصيات الفنية، التدخلات التي لها تأثير كبير في الميدان السياسي. في ظل هذه الظروف، نموذج الحكم الراشد لديه هدف لإخضاع الجهات الفاعلة السياسية والاجتماعية تحت الجهات الفاعلة الاقتصادية. والاصلاحات التي تم تنفيذها، هي في الواقع تقيد الفسحة الوطنية ليس فقط من حيث الخيارات السياسية، ولكن أيضا تقيد نماذج التنظيم الاجتماعي.

النهج المعدل من طرف الحكم الراشد يعتبر البلدان بأنها مجرد أوعية للأنشطة الاقتصادية حيث أنها يمكن أن تطبق قواعد مرسومة خارجيا (Baron, 2003). في هذه الطريقة، أشكال التنظيم الاجتماعي الناتجة عن النموذج الموصي به يمنع البناء الوطني لنماذج التنمية التي تزعم أنها تسمح للسوق بتحديد نوع النشاط الاقتصادي الذي يتعين الاضطلاع به. وبهذه الطريقة، الخيارات المحددة لكلّ شعب أو إقليم لها فرصة ضئيلة أن تجد نفسها مدمجة في استراتيجيات التنمية الاقتصادية وذلك بسبب تهميش المؤسسات والآليات التي من شأنها أن تسمح بهذا التكامل. من ناحية أخرى، وبمجرد إنشاء استراتيجية تنموية، الترتيبات التنظيمية التي تسمح بالتوزيع العادل للتكاليف والفوائد تظل محدودة نظرا لضعف الدولة وضعف قدرات منظمات المجتمع المحلي. هذه القضايا تساعد على فهم أفضل لزيادة التعدين في البلدان الأفريقية. واحدة من الأنشطة الصناعية الكثر ضررا بيئيا والمفككة اجتماعيا منذ سنوات 1990، كما أن هذه القضايا تسلط الضوء على الصعوبات في تنظيم القطاع للمساهمة في التنمية الاقتصادية على المستوى الوطني.[20]

5. الحكامة المحابية للفقراء في الجزائر:

إن تطبيق الجزائر لسياسات التعديل الهيكلي التي فرضتها المؤسسات المالية الدولية على البلدان النامية في إطار اتفاقيات منح الديون والمساعدات كان لها آثار اقتصادية واجتماعية على المواطنين، ممّا أدى بالسلطات المحلية بالإسراع إلى إقرار اصلاحات اقتصادية ومؤسساتية للتحكم في التماسك الاجتماعي. هذه الاصلاحات وجهت خصوصا إلى جميع الفئات من السكان تتيح لهم فرص الحصول على الموارد وامكانية المشاركة في العملية الاقتصادية والسياسية من خلال خلق أجهزة تحفز القطاع الخاص وتعطي الحرية الاقتصادية والسياسية. وأمام هذه التطورات سنشير إلى بعض الاجهزة التي أدت إلى تحفيز القطاع الخاص والتي من شأنها تخلق مناصب شغل وفائض في الانتاج المحلي. ظهرت كهيئات متخصصة في مجال التسيير ومراقبة مختلف عمليات التنظيم لتكمل عملية الانتقال إلى اقتصاد السوق، وحيث أنها تتسم بطابع الاستقلالية وطابع إداري عمومي تحت وصاية هيئات حكومية مختصة، وتساعد هذه الهيئات في رسم مخططات التنمية وتساهم في رفع درجة الكفاءة الاقتصادية. ومن أهم هذه المؤسسات:

- **الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار**(ANDI): والتي أنشأت في اكتوبر 1993 بموجب قانون الاستثمار الذي يخدم المستثمرين، وعملت الحكومة على خلق هذه الوكالة بموجب قانون الاستثمار في الجزائر، وهي جهاز حكومي له طابع إداري وأصبح مرجعا أساسيا لكل ما يتعلق بالاستثمار المحلي والأجنبي في الجزائر.[21]

- **الوكالة الوطنية لترقية وتدعيم الاستثمارات (APSI):** أنشأت بمقتضى المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الاستثمار، وتتضمن صلاحيات تنظيم وسير وترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها، وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، وتعمل هذه الوكالة على تقييم المشاريع ودراستها واتخاذ القرارات بشأنها سواء كان بالقبول أو الرفض، وتعطي يد العون للمستثمرين وتبين هذه الهيئة دور الدولة في انعاش القطاع الخاص وتمنح العديد من الامتيازات من بينها الاعفاء الضريبي لفترة معينة وتعمل على إلغاء التمييز بين الاستثمار العام والخاص.[22]
- **الوكالة الوطنية لتدعيم وتشغيل الشباب(ANSEJ)**: والتي أنشأت في سبتمبر 1996، ووضعت هذه الوكالة تحت تصرف وإشراف رئيس الحكومة ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل متابعة العملية بجميع أنشطة الوكالة التي تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية، والهدف منها يدخل في إطار سياسة التشغيل.[23]
- **الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM):** تمّ استحداث هذه الوكالة سنة 2004، وتقوم بالإشراف على صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة التي تقدمها البنوك التجارية والمؤسسات المالية للمستفيدين منها. ومن أهم وظائفها نذكر المرسوم التنفيذي رقم 04-14: تقديم القروض بدون فائدة والاستثمارات والاعانات للمستفيدين من مساعدة الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر، إقامة وتوطيد العلاقات مع البنوك والمؤسسات المالية لتوفير التمويل اللاّزم للمشاريع الاستثمارية.[24]
- **الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC)**أنشأ في 1994 كمؤسسة عمومية للضمان الاجتماعي، وهو مسؤول عن تعويض البطالين الموظفين سابقا بعد أن فصلوا، وقد كان هذا النشاط مهما ما بين 1996 و 1999، ومع ذلك انخفض منذ 2004، ويعتبر الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة هو المسؤول عن تنفيذ الدعم لإنشاء نشاطات للبطالين الذين عمرهم من 35 إلى 50 سنة (خفض العمر إلى 30 سنة في 2010).[25]
- **المجلس الوطني للاستثمار:** لقد أنشأ هذا المجلس بمقتضى الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمارات، وهو سلطة مكلفة بالسهر على ترقية وتطوير الاستثمار ويطبق الاستراتيجيات الخاصة بالاستثمار وباختيار شركاء الاستثمارات التي تقدم فائدة للاقتصاد الوطني، ويقترح تدابير تحفيزية للاستثمارات مسايرة للتطورات الجارية، كما أنه يحث ويشجع على استحداث مؤسسات وأدوات مالية ملاءمة لتمويل الاستثمارات وتطويرها.[26]
- **مجلس المنافسة**: الذي أسس في سنة 1995 من طرف رئيس الحكومة، وهي سلطة إدارية لها الحقّ في الاستقلالية القضائية والسلطة المالية، وهي منظمة استشارية توافقية تتعاون مع المؤسسات التنفيذية والادارية والتشريعية، ويقوم المجلس بترقية القرارات والعروض والقيام بمبادراته الاستشارية في ميدان المنافسة بعد كل طلب ومهمة لضمان حسن نشاط المنافسة الشرعية.[27]
- **المجلس الوطني لمساهمات الدولة**: تمّ انشاء هذا الجهاز سنة 1995، وهو سلطة إدارية مستقلة تعمل تحت وصاية رئيس الحكومة. يقوم هذا المجلس بمهام تحديد الاستراتيجيات العامة فيما يخص اسهامات الدولة والخوصصة، تعريف وتنفيذ السياسات والبرامج المتعلقة بإسهامات الدولة، التعريف والمصادقة على سياسات وبرامج خوصصة المؤسسات العمومية الاقتصادية، المعاينة والدراسة والمصادقة على ملفات الخوصصة.[28]
- **مجلس الخوصصة**: لقد تمّ احداث هذا المجلس وباشر مهامه سنة 1996 بعد أن تم انشاؤه رسميا سنة 1995، ووكلت إليه مجموعة من المهام تخص تدعيم عملية خوصصة المؤسسات العمومية، وهي سلطة إدارية مستقلة تعمل تحت وصاية رئاسة الحكومة. ويقوم هذا المجلس بمهام استعمال برامج الخوصصة

الموجهة للمؤسسات العمومية الاقتصادية، تحليل المؤسسات المشروعة للخوصصة وتخصيص لكل واحدة منها أسلوبها المتبع للخوصصة ومباشرة اقتناء العروض الموجهة للخوصصة.[29]

- **المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي(CNES)** : والذي أنشأ في اكتوبر 1993، وهو منظمة استشارية في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهو يسعى إلى الحفاظ على التشاوريين المتعاملين الاقتصاديين والاجتماعيين مع النظر ورد الاعتبار للمصلحة العامة، كما يقدم العروض والاقتراحات والدراسات والآراء حول المسائل المطروحة.[30]
- **اللجنة الوطنية لإصلاح مهام وهياكل الدولة:** هي هيئة استشارية لدى رئاسة الجمهورية، انشأت في إطار التوجه العام للورشات الاصلاحية الكبرى، وتتكفل هاته اللجنة في إطار مقارنة شاملة ومنسجمة بتحليل وتقييم كل الجوانب المتعلقة بتنظيم وسير أجهزة الدولة، وكذلك تقترح التدابير الاصلاحية الملائمة، وتتكفل بدراسة مهام هياكل وسير الادارة المركزية للدولة وكذا ميكانيزمات التنسيق، التشاور، الضبط، المراقبة، دراسة المهام والنظم العامة للهيئات العمومية، دراسة الأنظمة المتعلقة بأعوان الدولة، دراسة الآثار القانونية والمؤسساتية للإصلاحات المقترحة.[31]
- **المجلس الأعلى للشباب:** أنشئ هذا المجلس بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 95-256 المؤرخ في 27 أوت 1995 المتعلق بإنشاء هذا الجهاز، وهو سلطة استشارية وتحاورية وتوافقية. ويقوم المجلس بمهام إصدار وتحرير مسودات وآراء حول السياسة الوطنية المدرجة في إطار الشباب، ويأخذ في الحسبان حاجيات الشباب، كما يقوم بترقية وتطوير القيم الوطنية وروح المواطنة، يعمل على ترقية الحركة الاجتماعية للشباب على المستوى الجهوي ويعمل على ترقية العلاقات والتبادلات مع السلطات.[32]
- **لجنة الحفاظ وترقية العائلة:** أسست سنة 1996، وهي منظمة استشارية وتوافقية تعمل تحت وصاية وزارة التضامن، وتتكفل بمهام مساندة وحمل المساعدات في الاستثمارات مع كل المنظمات المعنية في هذا الميدان، وضع سياسة وطنية للعائلة ومراقبة الاستراتيجيات الوطنية الموجهة لحفظ وترقية العائلة، الدفاع عن كل الحقوق والواجبات بالنسبة للعائلة.[33]
- **المرصد الوطني لحقوق الانسان:** أنشئ سنة 1992 بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 92-77 المؤرخ في 22 فيفري 1992، وهي مؤسسة استشارية توافقية وكلت إليه مهام تقويم بحث ودراسة التشريعات المتعلقة بالمساواة، مراقبة سير مبادئ احترام مبادئ وحقوق الانسان.[34]

6. الخاتمة:

كانالهدف من هذه الورقة البحثية هو إظهار الاهتمام المتزايد فيما يخص مفهوم الحكامة في البلدان النامية الذي يرجع ذلك أساسا إلى فشل استراتيجيات التنمية المطبقة في هذه البلدان. وأمام هذه الغاية، فإن البحوث حول التنمية اتسمت من خلال التناقض ما بين الحاجة إلى تدخل الدولة من جهة، وطبيعة التنظيم الآلي للسوق من ناحية أخرى. وقد تلاقت البحوث في أواخر سنوات 1990م إلى نهج التنمية الذي يدعو إلى إدراج المؤسسات والسياسة أو أسلوب الحوكمة أو الحكامة. ومن المثير للاهتمام أن إعادة النظر في الاستراتيجيات الرئيسية التي اعتمدتها الحكومات، تميزت في كثير من الأحيان بالثقة المطلقة في الدولة، وأحيانا من خلال السماح للسوق بالحرص على القيام بتخصيص الموارد الذي سينتهي بالاستراتيجية التنموية الجديدة التي ستحاول التوفيق بين النهجين، وقد انتجت كل نوع من نظريات التنمية مفاهيم معينة لمكانة ودور الدولة. الحاكمة، إذا اقترحت لتوفير آليات حل المشاكل الاجتماعية ليحل محل النموذج الهرمي للدولة الفاشلة، وسيكون لها آثار سياسية. في الواقع، الاعداد لانسحاب

الدولة يعرف كمصدر للصعوبات التي تؤثر على العمل العام المرفق بفتح فرص للمجتمع المدني الذي سيلعب دورا رئيسيا في تنفيذ هذه الإدارة الجديدة. ونتيجة لذلك، العلاقة بين الدولة والمجتمع تمّ إعادة تعريفها، في حين أن الدولة لم يعد ينظر إليها على انها الممثّل الحصري، أمّا المجتمع فهو فرع سياسي.

وتبقى الاصلاحات التي طبقتها الجزائر التي تدعم مبادئ اقتصاد السوق وتعيد نمذجة العلاقة بين القطاع العام والقطاع الخاص، الدولة والمجتمع والسوق، وتتقرب أكثر إلى المواطن على أنه فاعل نشيط في الحياة الاقتصادية والسياسية تبقى ضعيفة لأنها تبقى اصلاحات على مقام الكتابة وليس على مقام الفعل. فهذه الاصلاحات ظلت محتكرة في أيدي لوبيات كبيرة، الشيء الذي أثر على هذه العلاقة والشيء الذي ثبط تطور القطاع الخاص. فالمشكلة الادارية التي تتحكم في مختلف التفاعلات الاقتصادية تعكس سوء سلوكيات الأفراد التي تغيّر من أصل سيرورة الادارة العامة الجديدة ومبادئ الحكم الراشد الذي تنادي به السلطات العمومية. فالمشكلة في التفاعل بين الدولة-المجتمع- السوق هي مشكلة الأفراد الذين يتحكمون في التفاعلات وليس الأجهزة بحدّ ذاتها. فينبغي على السلطات العمومية أن تعيد هيكلة الأفراد أولا وتحدد وتعرّف قوانين سائدة تقيدهم وتوجههم لتحقيق المصالح العامة للوطن. الأمر الذي قد يعيد نمذجة العلاقة الصحيحة بين الدولة والمجتمع والسوق والتي تحقق المصلحة العامة.

المراجع:

1. -Crozier, M, la contribution de l'analyse stratégique des organisations à la nouvelle gestion publique, Seli Arslan, 1997, P 252.
2. - Gaudin, J-P. 1998. « La gouvernance moderne hier et aujourd'hui : quelques éclairages à partir des politiques publiques françaises »; Revue internationale des sciences sociales, nO 155,pp. 51-59.
3. - Mueller, D. 2000. « L'analyse cognitive des politiques publiques: vers une sociologie politique de l'action publique », Revue française de science politique, Vol 50, No 2, pp. 189-207.
4. - Pierre, 1. 1995. " La commercialisation de l'État : citoyens, consommateurs et émergence du marché public » Ottawa: Centre canadien de gestion, pp. 49-69.
5. - Mkandawire, T. et Soludo, C. 1999. Notre Continent, Notre Avenir. Perspectives africaines sur l'ajustement structurel. Dakar: Codesria. 172 p.
6. - Sindzingre, A. 1998. « Crédibilité des États et économie politique des réformes en Afrique »; Économies et Sociétés; Études d'économie politique internationale Série P. No 4; pp. 117-147.
7. - World Bank, 1989. Sub -Saharan Africa : from crisis to sustainable growth: A long term perspective study. Washington D.C : The World Bank, 300 p.
8. - World Bank, 1992. Governance and Development. Washington D.C Oxford University Press. 61 p.
9. - Hewitt de Alcantara, C. 1998. « Du bon usage du concept de gouvernance », in La gouvernance. Revue internationale des sciences sociales, no 155, pp. 109-117.
10. - Campbell, B. 1997. « Quelques enjeux conceptuels idéologiques et politiques autour de la notion de gouvernance »; in Bonne gouvernance et développement en Afrique; Institut Africain pour la démocratie. Dakar: Démocraties Africaines, pp. 65-93.
11. - Osmont, A. 1998. « La " governance ". Concept mou, politique ferme» Les Annales de la recherche urbaine, nO 80-81, pp. 19-26.
12. - Chavagneux, C. 2001. « Lutte contre la pauvreté: les enjeux politiques d'un slogan »; Politique africaine, No 82, pp. 161-168.
13. -Cling, J-P, Razafindrakoto, M. et Roubaud, F (dir). 2002. Les nouvelles stratégies internationales de lutte contre la pauvreté. Paris: DiallEconomic. 463 p.
14. - Campbell, B. 2005. « Stratégies de lutte contre la pauvreté et espaces politiques: quelques interrogations, L'Hannattan, 208p.
15. - Petiteville, F. 1998. « Trois figures mythiques de l'État dans la théorie du développement »; in La gouvernance, Revue internationale des sciences sociales, n° 155, pp. 119-129.
16. - Rousseau, 1. 2005. « Réforme de l'État et gouvernance dans les pays en voie de démocratisation»: Khartala. 228 p.

17. - Palier, J. et Prevost, B. 2006. « Le développement social. Nouveau discours et idéologie de la Banque Mondiale ». Communication présentée lors du Colloque État et régulation sociale. Comment penser 'la cohérence de l'intervention publique? 11-13 septembre 2006. Paris, 14 p.
18. - Abrahamsen, R. 2000. Disciplining Democracy. Development Discourse and Good Governance in Africa. London: Zed Books, 168 p.
19. - Ribot, J. 2002. « African deoentralization. Local actors, power and accountability »; UNRISD Democracy, Govemance and Human Rights Program Paper No 8, 89 p.
20. - Lajoie, A. 1999. « Gouvernance et société civile» in La gouvernance au 2ie siècle, Actes de colloque, Novembre 1999, Sous les auspices de la Société Royale du Canada, London: University ofToronto Press, pp. 143-159.

21. – مرسوم تنفيذي رقم 94-319 المؤرخ في 17 اكتوبر 1994، المتضمن صلاحيات وتنظيم وسير وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها، المادة 1، الجريدة الرسمية رقم 67، بتاريخ 19 اكتوبر 1994.

22. – ضحاك نجية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين الأمس واليوم : آفاق تجربة الجزائر، الملتقى الدولي : متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، يومي 19-17 أفريل 2006.

23. – قندوز سناء، دور الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب في ترقية الاستثمار الجزائري الخاص، مذكرة ماجيستر في العلوم القانونية، فرع الدولة والمؤسسات العمومية، سنة 2004-2005، ص 27.

24. – أ. محمد قرقب، عروض حول التوجيه والارشاد في برامج وأجهزة التشغيل في الجزائر، الندوة الاقليمية عن دور الارشاد والتوجيه المهني في تشغيل الشباب، طرابلس: 11-13 جويلية 2005، منظمة العمل العربية، مكتب العمل العربي، المركز العربي للتنمية البشرية.

25. – د. بن بريكة عبد الوهاب، دور الأجهزة الحكومية في دعم الاستثمارات المحلية وتقليص حجم البطالة: دراسة حالة ANSEJ, CNAC لولاية بسكرة، ملتقى دولي حول: استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة.

26. – الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001، يتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية العدد 47 الصادر في 22 أوت 2001، المادة 19، ص07.

27. -Decret presidentiel n°95-06 du 23 chaâbna 1415correspendondant au 25 janvier 1995 portant création du conseil de la concurrence.
28. -Ordonnance n° :01-04 du 1ere journal ElHorria 1422 correspondant au 20 Août 2001 relative à l'organisation, la gestion et la privatisation des entreprises publiques economiques.
29. - Pr, Boutaleb Kouider : Le changement institutionnel,Gouvernance et developpement socio-économique –le cas de l'Algerie, p15.
30. - Decrét prsidentiel n°93-225 du 05 octobre 1993 portant sur la creation d'un conseil national économique et social.

31. – بواسطة المرسوم الرئاسي رقم 2000-372 المؤرخ في 22 نوفمبر 2000.

32. - Decrét présidentiel n°M95-256 du 27 Août 1995 portant creation du haut conseil de la jeunesse.
33. - D/Boutaleb Kouider , op, p 16.
34. - Decrét presidentiel n° 92-77 du 22 fevrier 1992 portant creation de l'observation national des droits de l'homme.